الإمارات العربية المتحدة
وزارة المالية

النشرة الشهرية أكتوبر 2025

نبض المالية

مكتوم بن محمد: الميزانية العامة للاتحاد للسنة المالية 2026 تمثل قفزة نوعية في مسيرة العمل الحكومي

- إطلاق مبادرة "صكوك الأفراد" للاستثمار في صكوك الخزينة الإسلامية بالتعاون مع البنوك المشاركة داخل الدولة
- مكتوم بن محمد يطلع على المبادرات الرقمية لوزارة المالية في معرض "جيتكس جلوبال 2025"
- دولة الإمارات تشارك في الاجتماعات السنوية لمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بواشنطن
- دولة الإمارات تعقد الحوار المالي الاستراتيجي الثاني مع روسيا الاتحادية
- تنظيم خلوة لتصميم خطة وزارة المالية الاستراتيجية للأعوام 2027-2029

مكتوم بن محمد: الميزانية العامة للاتحاد للسنة المالية 2026 تمثل قفزة نوعية في مسيرة العمل الحكومي

أكد سمو الشيخ مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم، النائب الأول لحاكم دبي، نائب رئيس مجلس الوزراء، وزير المالية، أن "الميزانية العامة للاتحاد للسنة المالية 2026 تمثل قفزة نوعية في مسيرة العمل الحكومي، حيث تعكس الثقة الراسخة في قوة الاقتصاد الوطني وقدرته على مواصلة تحقيق الإنجازات في مختلف المجالات. فالزيادة الملحوظة في حجم المصروفات تعكس توجيهات القيادة الرشيدة بأهمية الاستثمار في القطاعات الحيوية التي تمس حياة الناس بشكل مباشر وتدعم استدامة التنمية".

جاء ذلك عقب اعتماد مجلس الوزراء برئاسة صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي "رعاه الله"، خطة الميزانية العامة للاتحاد للسنة المالية 2026، بإجمالي 92.4 مليار درهم، مقارنة بـ71.5 مليار درهم في ميزانية العام 2025، بما يمثل قفزة نوعية بنسبة تقارب 29%، حيث تعد هذه الميزانية الاتحادية الأكبر مقارنة بميزانيات السنوات المالية السابقة، ما يعكس قوة الاقتصاد الوطني والالتزام بدعم مسيرة التنمية المستدامة في الدولة.

إطلاق مبادرة "صكوك الأفراد" للاستثمار في صكوك الخزينة الإسلامية بالتعاون مع البنوك المشاركة داخل الدولة

أعلنت وزارة المالية عن إطلاق مبادرة "صكوك الأفراد"، التي تتيح للمستثمرين الأفراد الاستثمار في صكوك الخزينة الحكومية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية (صكوك الخزينة) من خلال القنوات الرقمية التابعة للبنوك المشاركة في المبادرة داخل الدولة، وذلك في خطوة استراتيجية تهدف إلى تعزيز الشمول المالي، وتوسيع قاعدة المستثمرين في الأدوات المالية الحكومية، عبر تمكين المواطنين والمقيمين من الاستثمار بسهولة وأمان، وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، مشيرة إلى أنه يمكن الاستثمار بمبالغ تبدأ من 4000 درهم فقط.

وقال سمو الشيخ مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم، النائب الأول لحاكم دبي، نائب رئيس مجلس الوزراء، وزير المالية: "تجسّد مبادرة (صكوك الأفراد) رؤية دولة الإمارات وتوجيهات قيادتها الرشيدة في تمكين المجتمع وتعزيز المشاركة في مسيرة التنمية الوطنية، من خلال سياسات مالية تضع رفاهية الإنسان في مقدمة الأولويات. ويأتي إطلاق هذه المبادرة في إطار عام المجتمع 2025، لتفتح آفاقاً جديدة أمام المواطنين والمقيمين للمشاركة في بناء المستقبل عبر أدوات استثمارية آمنة ومدعومة حكومياً".

مكتوم بن محمد يطلع على المبادرات الرقمية لوزارة المالية في معرض "جيتكس جلوبال 2025"

تفقد سمو الشيخ مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم، النائب الأول لحاكم دبي، نائب رئيس مجلس الوزراء، وزير المالية، منصة وزارة المالية ضمن جناح الحكومة الاتحادية في معرض "جيتكس جلوبال 2025"، أكبر معرض للتكنولوجيا والذكاء الاصطناعي في العالم، في دورته الـ 45، المقامة في مركز دبي التجاري العالمي من 13 إلى 17 أكتوبر 2025، حيث تستعرض أحدث المشاريع والمبادرات الرقمية التي أطلقتها الوزارة في إطار جهودها لتعزيز التحول الذكي في الإدارة المالية الحكومية، وتسريع وتيرة الابتكار في الخدمات المالية العامة. واطلع سموه على 10 مبادرات رقمية نوعية طورتها الوزارة، مستندة إلى الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات، بما يسهم في دعم الكفاءة المالية، وتحسين تجربة المستخدم، وتمكين التكامل بين الجهات الحكومية ضمن منظومة مالية موحّدة وذكية.

دولة الإمارات تشارك في الاجتماعات السنوية لمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بواشنطن

شاركت الإمارات العربية المتحدة في الاجتماعات السنوية لمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي التي عقدت في العاصمة الأمريكية واشنطن خلال الفترة من 13 إلى 18 أكتوبر 2025، حيث شكلت هذه المشاركة محطة بارزة لدعم الحوار الدولي حول تمويل التنمية، واستقرار النظام المالي العالمي، ودفع الجهود الهادفة إلى تحقيق التنمية المستدامة. وشارك معالي محمد بن هادي الحسيني، وزير دولة للشؤون المالية في اجتماع اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية، حيث أشار معاليه في كلمته التي ألقاها خلال الاجتماع، إلى أن التحولات السياسية الكبرى الأخيرة أسهمت في زيادة حالة عدم اليقين وكشفت عن مواطن ضعف جديدة في الاقتصاد العالمي، مؤكداً أن الاقتصادات النامية والناشئة تظل الأكثر عرضة للتباطؤ الحاد مقارنة بالاقتصادات المتقدمة.

وضمن أعمال الاجتماعات السنوية، شاركت الدولة في اجتماع وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية لمجموعة العشرين، وفي اجتماع مجموعة بريكس، وفي اجتماع وزراء المالية لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، واجتماع المحافظين العرب مع رئيس مجموعة البنك الدولي، كما نظمت وزارة المالية على هامش الاجتماعات بالتعاون مع مصرف الإمارات المركزي وسفارة الدولة في واشنطن، حفل استقبال البنوك الإماراتية.

دولـــــة الإمـــارات تعقـــد الحـــوار المـــالي الاســـتراتيجـــي الثانـــــي مـــع روســـــيا الاتحـــاديـــة

عقـدت الإمـارات العربيـة المتحـدة، ممثلـة بـوزارة الماليـة، الحـوار المالي الاستراتيجـي الثـاني مع روسـيا الاتحاديـة في دبي، برئاسـة معـالي محمـد بـن هـادي الحسـيني، وزيـر دولـة للشـؤون الماليـة، ومعـالي أنطـون سـيلوانوف، وزيـر الماليـة في روسـيا الاتحاديـة، بهـدف تعزيـز التعـاون في توظيـف الـذكاء الاصطناعـي بمجـالات الإدارة الماليـة الحكوميـة، وتبـادل الخبـرات حـول أفضـل الممارسـات في مجـالات التحـول الرقمـي، والحوكمـة الماليـة، وإدارة المخاطـر التقنيـة.

تنظيـم خلـوة لتصميـم خطـة وزارة الماليـة الاستراتيجيـة للأعـــــوام 2027–2029

في إطـار رؤيتهـا الاسـتباقية لتعزيـز اسـتدامة الماليـة العامـة، عقـدت وزارة الماليـة خلـوة استراتيجيـة تهـدف إلى تصميـم استراتيجيتهـا للأعـوام 2027–2029، وذلـك بمشـاركة سـعادة يونـس حاجـي الخـوري، وكيـل وزارة الماليـة، وقيـادات الـوزارة وفـرق العمـل مـن كافـة الوحـدات التنظيميـة، إلى جانـب شركاء استراتيجيين مـن الجهـات الاتحاديـة والمحليـة، وخبراء دوليين، وذلـك مـن خلال جلسـات تفاعليـة وحلقـات نقاشـية.، حيـث اسـتهلت الخلـوة أعمالهـا بعـرض لأهـم المتـغيرات والتوجهـات العالميـة، ومـن ثـم عقـدت جلسـات حواريـة تـم خلالهـا تصميـم رؤيـة الـوزارة ورسـالتها والقيـم المؤسسـية، إلى جانـب تحديـد الأهـداف والمشروعـات الاستراتيجيـة التـي ستشـكّل مرتكـزات عمـل الـوزارة خلال الأعـوام المقبلـة.

دولة الإمارات تشارك في الاجتماع 124 للجنة التعاون المالي والاقتصادي بدول مجلس التعاون في الكويت

ترأس معالي محمد بن هادي الحسيني، وزير دولة للشؤون المالية، وفد الإمارات العربية المتحدة في الاجتماع الـ 124 للجنة التعاون المالي والاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الذي عقد بدولة الكويت، بحضور أصحاب المعالي وزراء المالية في دول المجلس، وضم الوفد سعادة يونس حاجي الخوري، وكيل وزارة المالية، وسعادة أحمد عبد الله بن لاحج الفلاسي، مدير عام الجمارك وأمن المنافذ بالإنابة بالهيئة الاتحادية للهوية والجنسية والجمارك وأمن المنافذ، وسعادة خالد علي البستاني، المدير العام للهيئة الاتحادية للضرائب وتضمن جدول أعمال الاجتماع مناقشة مجموعة واسعة من الملفات، وأبرزها تقرير مكتب الأمانة الفنية بشأن تحصيل رسوم مكافحة الممارسات الضارة في التجارة الدولية، وورقة عمل مقدمة من مكتب الأمانة الفنية حول اعتماد تعديل آلية تنفيذ القرارات المتعلقة بتدابير مكافحة الممارسات الضارة في التجارة الدولية.

جهود متواصلة لاستكمال الاتحاد الجمركي وتنفيذ مسارات السوق الخليجية المشتركة

تواصل وزارة المالية جهودها لتحقيق التكامل المالي والاقتصادي مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من خلال تنفيذ مجموعة من المشاريع والمبادرات الرائدة التي تعزز من النمو المستدام والتعاون الاقتصادي المشترك، وتسعى الوزارة إلى تحقيق مستهدفات تدعم النمو الاقتصادي وتعزز من مرونة السوق الخليجية المشتركة، ويظهر ذلك من خلال استراتيجيات متقدمة، مثل التحول الرقمي للسوق الخليجية، واستكمال متطلبات الاتحاد الجمركي، بالإضافة إلى تطوير منظومة العمل والتعاون المشترك بما يواكب التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية المتسارعة، حيث حققت الوزارة نتائج بارزة في هذه الملفات على مدى الأعوام الثلاثة الماضية.

وقال سعادة يونس حاجي الخوري وكيل وزارة المالية: "إن الوزارة ملتزمة بتعزيز التكامل المالي والاقتصادي لدولة الإمارات مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من خلال تبني مبادرات استراتيجية على مستوى دول المجلس تُسهم في تحقيق الأهداف المشتركة للدول الأعضاء وصولاً إلى استكمال متطلبات الاتحاد الجمركي والسوق الخليجية المشتركة، حيث نسعى لتحقيق بيئة اقتصادية متكاملة تدعم التنافسية واستدامة النمو والتنوع الاقتصادي في المنطقة".

الإعلان عن تعديلات تشريعية لدعم تطبيق السياسة المعدلة للضريبة الانتقائية على المشروبات المحلاة

في إطار جهودها المستمرة لتطوير المنظومة التشريعية بما يعزز كفاءة النظام الضريبي وضمان مواءمته مع أفضل الممارسات العالمية والتوجهات الخليجية الموحدة، أعلنت وزارة المالية عن الانتهاء من إعداد حزمة من التعديلات التشريعية اللازمة لتضمين السياسة المعدلة للضريبة الانتقائية ضمن التشريعات الوطنية، ويأتي ذلك تماشيًا مع اعتماد دول مجلس التعاون الخليجي تطبيق النموذج الحجمي المتدرج لفرض الضريبة الانتقائية على المشروبات المحلاة. وتهدف هذه التعديلات إلى توفير إطار تنظيمي متكامل يضمن التنفيذ السلس للسياسة المعدلة على المستوى الوطني، والمتوقع أن يبدأ سريانها اعتباراً من 1 يناير 2026.

استعراض إجراءات إعداد البيانات المالية والحساب الختامي لسنة 2025 في ملتقى يجمع القطاع المالي والأكاديمي

في خطوة تعكس التزامها بالارتقاء بمنظومة الإدارة المالية الحكومية وتكريس الشفافية وفق أرقى الممارسات العالمية، نظمت وزارة المالية ملتقى البيانات المالية 2025 في أبوظبي، بحضور سعادة يونس حاجي الخوري وكيل وزارة المالية، وسعادة مريم محمد الأميري، الوكيل المساعد لقطاع الإدارة المالية الحكومية في وزارة المالية، وعدد من الوكلاء المساعدين، والمدراء الماليين والمختصين في المجال المالي من الجهات الاتحادية، إلى جانب مشاركة جهاز الإمارات للمحاسبة، وعدد من طلبة تخصصات المحاسبة والمالية من الجامعات الحكومية والخاصة. ويهدف الملتقى إلى مناقشة إعداد البيانات المالية للجهات الاتحادية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025، مع التركيز على تطبيق المعايير المحاسبية الدولية الحديثة للقطاع العام وأبرز التحديثات في التعميم المالي لإعداد البيانات المالية، إلى جانب تعزيز التعاون بين الجهات الاتحادية والمؤسسات الأكاديمية من خلال مشاركة طلبة من تخصصات المحاسبة والمالية من الجامعات الحكومية والخاصة وذلك لإطلاعهم على أفضل الممارسات في إعداد البيانات المالية.

مناقشة سبل تعزيز المرونة الاقتصادية في عالم متقلب خلال جلسة طلابية استضافتها جامعة زايد

نظمت وزارة المالية بالتعاون مع صندوق النقد الدولي وجامعة زايد فعالية طلابية في حرم الجامعة بدبي بعنوان "الحفاظ على المرونة الاقتصادية في عالم يتسم بعدم اليقين"، وهدفت الجلسة إلى إتاحة منصة حوارية تجمع صُنَّاع القرار والمختصين في الشأن الاقتصادي مع طلبة الجامعات، لتعميق فهم التحولات الإقليمية والعالمية، ومناقشة سبل تعزيز مرونة اقتصادات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في ظل التحديات الجيوسياسية والتحولات التكنولوجية المتسارعة، واستكشاف السياسات التي تدعم النمو المستدام وفرص العمل المستقبلية.

مزاد صكوك الخزينة الإسلامية لشهر أكتوبر 2025 يحقق عطاءات بقيمة 4.57 مليار درهم

أعلنت وزارة المالية بصفتها الجهة المُصدرة، وبالتعاون مع مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بصفته وكيل الإصدار والدفع، عن نجاح مزاد صكوك الخزينة الإسلامية "T-Sukuk" المقوّمة بالدرهم الإماراتي، لشهر أكتوبر بقيمة إجمالية بلغت 1.1 مليار درهم، وذلك ضمن برنامج صكوك الخزينة الإسلامية لعام 2025 كما تم نشره على الموقع الرسمي للوزارة. وشهد المزاد طلباً قوياً من قبل البنوك الثمانية الموزعين الأساسيين على شريحة الصكوك الجديدة لأجل عامين المستحقة في أكتوبر 2027 والشريحة المستحقة في مايو 2030، حيث بلغ إجمالي قيمة العطاءات المقدمة 4.57 مليار درهم إماراتي، ما يعادل نحو 4.2 أضعاف حجم الإصدار.